

**كتاب: التجارة المغربية في القرن التاسع عشر
البنيات والتحويلات (1830 – 1912) للأستاذ عمر أفا**

عرض: د. عثمان المنصوري

هذا الكتاب في الأصل أطروحة قدمها المؤلف سنة 2002، وحصل بها على ميزة جيد جدا، وتم طبعه في سنة 2006. ويقع في 493 صفحة.

مدخل أولي:

ينتمي هذا العمل إلى حقل التاريخ الاقتصادي، وهو مجال صعب، لم يحقق فيه الباحثون المغاربة تراكمات مهمة، وتعد الأبحاث المنجزة في إطاره على أصابع اليدين، ولا أدل على ذلك مما ذكره المؤلف في المقدمة، حيث لاحظ أن البحث في التاريخ الاقتصادي لا يشمل إلا حوالي 1 في المائة من الرسائل والأطروحات المنجزة (11 من 1075).

إن الباحث في هذا المجال يجد نفسه في مواجهة عدد من الصعاب التي لا تكتنف عادة البحث في المجالات الأخرى مثل الإدارة والسياسة والمجتمع والفكر وغيرها، فهو مضطر إلى تدليل العديد من العقبات التي لا بد منها، وعلى رأسها المادة التي يشتغل عليها. وهذه المادة جافة في الغالب، ونادرة، ولا تغطي الفترات المدروسة كلها، كما أنها في حاجة إلى دراسات فرعية لإعدادها كي تكون صالحة للاستغلال من قبل الباحثين. وتتضمن هذه المادة : الإحصاءات، والمعلومات المتناثرة والمتناقضة أحيانا عن النقود والمكاييل والسلع، والأثمان وطرق المعاملات والفتاوي المتعلقة بها وأسماء التجار والعقود وحالة المواصلات والمكوس والضرائب وتقاييد الواردات والصادرات، وحمولة السفن إلى غير ذلك. مما يفضي بالباحث إلى إضاعة الكثير من المجهود والوقت في هذا العمل الإعدادي، وهو في حاجة أيضا إلى توضيحه للقارئ حتى يتابع معه تحاليله واستنتاجاته. لا يمكن الحديث مثلا عن أزمة نقدية والقارئ لا معرفة له بالمعلومات الأولية عن سك النقود ودور السكة وأنواع النقود وقيمتها وصرفها ودورها في التبادل التجاري الداخلي والخارجي وغير ذلك من الأمور الضرورية للفهم، والتي تقتقر المكتبة التاريخية إلى ما يشفي الغليل منها. كما أن الباحث لا يمكنه الاسترسال في الحديث عن السلع بدون أن يعرف القارئ بنوعيتها ومصادرها وأسمائها ودرجة الإقبال عليها، وتفاعل المجتمع معها. ولا يخفى على المتخصصين أن بعض السلع تكتسب قيمتها من السياق التاريخي المرافق لاستهلاكها، وما تسببه من تأثير على الناس ومن اهتمامهم بها، وهو تأثير وتفاعل قد يزول في فترة لاحقة قريبة بفعل ما يقع من تطورات.

إن الباحث في التاريخ العام وفي التاريخ السياسي والحديثي، وحتى في التاريخ الاجتماعي والفكري، يجد تفهما ومشاركة من القارئ لأنه يحلل فترات تاريخية معروفة في خيوطها الكبرى، وتتوفر على عناصر التسلسل والتشويق، ويتبين فيها بوضوح تأثير الأحداث على بعضها البعض. وفوق هذا فالقارئ يقرأ ذلك بدون عناء ولا تعب. لكن البحث في التاريخ الاقتصادي، لا يتيح هذه الإمكانية، لأنه يفتقر في كثير من الأحيان إلى عنصر التشويق والمتعة، اللذين يدفعان القارئ عادة إلى مواصلة القراءة وتتبع الأفكار في تسلسلها وانسيابيتها.

هذا المدخل ضروري، لفهم صعوبة إنجاز هذا النوع من الأعمال، وبالتالي صعوبة القراءة، وتلخيص أهم الأفكار الواردة فيه، وحتى نفهم أيضا كيف حاول المؤلف على مر الكتاب أن يخفف من هذا العناء بلجونه إلى بعض الاستطرادات التي جاءت على شكل مباحث مستقلة، وبتخصيصه القسم الأول من الكتاب لدراسة مظاهر التحول وردود الفعل المغربية الناتجة على الضغط الأوربي من أجل الهيمنة على النشاط الاقتصادي بالمغرب.

مضامين الكتاب :

يتألف الكتاب من محورين كبيرين شغل كل واحد منهما نصف الكتاب تقريبا، حيث ينتهي الأول منهما في الصفحة 247. وقد خصص المؤلف هذا القسم لرصد مظاهر التحول التي طرأت على ميدان التبادل التجاري في الفترة المدروسة وتتبعها، وخاصة منها ما ارتبط بالتدخل الأوربي المستمر للهيمنة على هذا النشاط التجاري وربطه بمصالح الدول الأوربية، وردود الفعل التي أحدثها سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وتأثر البنيات الموجودة بهذه التحولات وتفاعلها معها.

وقد توسل المؤلف إلى ذلك بأربعة فصول، خصص الأول منها والمعنون ب: **أوروبا والتجارة المغربية** لاستعراض محاولات أوروبا لاستغلال الظروف التي مرت بها البلاد لفرض هيمنتها على السوق المغربية والاستفادة منها، وفرض معاهدات سياسية ذات أهداف اقتصادية وتجارية. وبين من خلال بعض الجداول المتعلقة بالتبادل مع أوروبا ملامح من هذا التأثير على نوعية المبادلات وحجمها وقيمتها. كما تطرق في الفصل الثاني إلى **ردود فعل المخزن المغربي** على مناورات الأوربيين، ومحاولته التصدي لمخططاتهم، عن طريق إدخال إصلاحات وتغييرات على جهازه الإداري والعسكري، ولجؤه إلى استفتاء العلماء واحتكار بعض السلع لقطع الطريق على المحاولات الأوربية أو لتبرير رضوخه لبعض المطالبات أو حل بعض المشاكل الطارئة على علاقاته بالدول الأوربية، ومن ذلك محاولات تطوير النظام الجبائي. وفي الفصل الثالث، تطرق المؤلف إلى **مواقف الفقهاء** من المعاملات التجارية الجديدة، مستعرضا ومحللا لمجموعة هامة من الفتاوى المتعلقة بالبضائع وأشكال التعامل والتجار. وفي الفصل الأخير من هذا القسم، تطرق إلى **التحولات النقدية** وأثارها على التجارة المغربية، مفسرا عوامل قيام الأزمة النقدية ومحاولات تدارك الأمر عن طريق بعض الإصلاحات التي لم تعط أكلها، مما زاد من مصاعب التبادل التجاري مع أوروبا.

وهكذا يظهر من هذا القسم تركيز المؤلف على التحولات أكثر من البنيات، بحيث خصص معظمه لدراسة الأحداث السياسية الهامة وعلى رأسها هزيمة إيسلي وتطوان، والمعاهدات التي استصدرتها الدول الأوربية وخاصة إنجلترا سنة 1856، وما ارتبط بها من إضعاف لسلطة المغرب السياسية والاقتصادية.

أما القسم الثاني وعنوانه : **تجارة الجنوب المغربي : البنيات والتحولات**، فهو يتضمن بدوره أربعة فصول تخص منطقة الجنوب، ركز فيها المؤلف على سوس وعاصمتها أكادير. ويعتبر الفصل الخامس مفتاح هذه الفصول وهو أكبر فصول الكتاب الثمانية، بحيث يحتكر بمفرده حوالي ربع الصفحات المكتوبة، ويفوق بكثير ما كتب في فصول القسم الثاني الأخرى مجتمعة. مثله مثل الفصل الأول في القسم الأول الذي يشكل أكثر من ثلث صفحات هذا القسم. ولعل السبب يعود إلى أن المؤلف اختار أن يخصص الفصول الأولى من كل قسم لتحليل الأفكار الرئيسية التي سيعتمد عليها في باقي الفصول، وهي في القسم الأول، الإطار التاريخي الشارح لجملة التحولات والظروف التي عرفها المغرب في الفترة المدروسة، وفي القسم الثاني التركيز على التعريف بالمنطقة الجنوبية وبنياتها وإمكاناتها، من أجل تبرير اختياره لها كنموذج أو عينة لمنطقة تأثرت وتفاعلت مع التبادل التجاري الأجنبي بل ولحققتها أضرار جراء ذلك.

في الفصل الخامس إذن، وعنوانه: **الإطار التاريخي لمسألة التجارة المغربية بالجنوب المغربي**، يقدم لنا المؤلف المنطقة، بتحديداتها الجغرافية والزمانية ومعطياتها الطبيعية والبشرية، وإمكاناتها الاقتصادية: الفلاحة والمناجم المعدنية والحرف والأسواق والمواصلات، إلا أنه يورد - خارج السياق المتعلق بالجنوب - مبحثا عن الأدوات التجارية: المقاييس والمكاييل والموازن، ويتضح من القراءة أن الأمر لا يتعلق بمنطقة سوس بل بعموم المغرب، ولعل مكان هذا المبحث الطبيعي هو القسم الأول بعد التطرق إلى النقود كأداة للتبادل. وفي الفصل السادس ركز الباحث على حادثة إغلاق ميناء أكادير أمام التجارة الأوربية، والنتائج السلبية التي أثرت بعمق على رواج المبادلات بالمدينة وعلاقتها بنواحيها، وهيمنة ميناء الصويرة واحتكاره للمبادلات، واستقطابه للتجار والصناع، وتدهور أحوال المدينة على العموم. ويسعى الفصل السابع إلى التعريف بيهود منطقة سوس والأدوار التي قاموا بها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، قبل أن يستقطبهم بدورهم ميناء الصويرة بما أتاحه من إمكانيات جديدة، فيتركوا المنطقة لتدهورها الإقتصادي. وفي الفصل الأخير يتعرض المؤلف لمحاولات التسرب التي قام بها

الأوروبيون إلى المنطقة سواء بواسطة التجار أو عن طريق المبادرات السياسية، ومنهم الإسبان والبريطانيون والألمان .
يتضمن الكتاب أيضا مقدمة وخاتمة. وحرص المؤلف على أن يختم كل فصل باستخلاصات عامة تتضمن أهم الأفكار التي تناولها فيه.

ملاحظات وتعليقات :

مع اعتبار ما ذكرناه أنفا عن مصاعب هذا النوع من الأعمال ، وصعوبة المتابعة والاستيعاب، وأهمية التفاصيل والجزئيات ، يخرج القارئ بعدد من الانطباعات والملاحظات والتساؤلات، التي تعتبر مشاركة في إغناء العمل والتفاعل معه ، وتوضيح رؤاه ، ويمكن أن نلخصها فيما يلي :

1 - أول ما يلفت الانتباه بعد القراءة هو **عدم وضوح العلاقة بين القسمين الأول والثاني من الكتاب**، بحيث إننا نجد أنفسنا وكأننا نقرأ أطروحتين منفصلتين، الأولى عن أحوال المغرب العامة، وقد لخص فيها المؤلف الأوضاع العامة المغربية، ومختلف التطورات التاريخية التي عاشها المغرب، ومحاولات المخزن التخلص من قيود الهيمنة الأوربية باعتماد أساليب متعددة، والمشاكل الناجمة عن هزائمه العسكرية وعجزه عن مقاومة التدخل الأوربي المباشر "العسكري" والاقتصادي المرتبط بالاتفاقيات والمعاهدات، والضغط من أجل "إصلاح" وتحديث البنيات الإدارية والاقتصادية والعسكرية. إننا في هذا المحور نتحدث عن التجارة، ولكن في إطار تأثرها بأحداث في معظمها سياسية، والتحليل للأحداث يطغى على تحليل الأوضاع الاقتصادية التي تضيق في زخم الحديث عن المشاكل السياسية المرتبطة بالعلاقات الخارجية. والحديث عن التحول والتأثر يطغى على الحديث على البنيات. وفي القسم الثاني ينتقل بنا المؤلف إلى الجنوب المغربي ليعرف بمنطقة سوس، في الفترة المدروسة، وبما لحقها من تدهور، مركزا في هذه المرة على البنيات والإمكانات والخصائص.

نفهم من القراءة أن الأمر يتعلق بعينة أو نموذج يشرح بوضوح تأثير منطقة اقتصادية هامة من المغرب بالضغط الأوربي والهيمنة التي فرضتها القوى الأوربية، ولكن هذا يتم بمعزل عن القسم الأول، وبدون أن يتم الدمج بينهما معا، وكأن المؤلف يترك مهمة الربط بين ما جاء في القسم الأول والقسم الثاني للقارئ، ولا يقوم بذلك إلا في الخاتمة، المستقلة عن القسمين معا. يمكن أن نجد تفسيراً لهذا العزل بين المحورين في المنهجية التي يعمل بها الأستاذ عمر أفاء، فهو كما يتبين من الكتاب نفسه ينجز كل فصل أو مبحث باستقلال عن المباحث الأخرى، بحيث يمكن أن نعتبر كل فصل بحثاً مستقلاً ذاتاً، له مقدمته ومواضيعه وخاتمته، وأحيانا يقوم المؤلف بإعادة التنصيص على الفترة الزمنية المدروسة بتطوراتها المختلفة. وحين يتطرق إلى موضوع معين يسهب فيه ويستغرق في تفصيلاته ودقائقه، كما هو الشأن في الفتاوى وآراء العلماء مثلاً، أو النقود الخ. فداخل القسم نفسه نجد فصولاً قائمة الذات، بحيث لو جعلنا الفصل 4 قبل الفصل الثالث أو غيرنا وضعية الفصول الثلاثة الأخيرة، لما تأثر العمل كثيراً من هذا التغيير. ولحسن الحظ فإن الخلاصات الأخيرة حاولت أن تجمع بين خيوط الفصول في فكرة محورية، تخلص فيها المؤلف من تقاييده ويدا قادراً على إمساك تلايب موضوعه مستجمعا لأفكاره التي ظلت متناثرة في ثنايا الكتاب. ولعل المنهجية التي سار عليها هي إنجاز مباحث مستقلة مفروزة عن بعضها البعض لتسليط الضوء عليها في حد ذاتها وترك مسألة البناء والتحليل والتركيب لكل المباحث إلى الخلاصات الختامية. والمؤلف لا يعدنا بتحليل المعطيات الاقتصادية المدروسة في المباحث المستقلة التي يتألف منها الكتاب، فهو يذكرنا ومنذ بداية الكتاب في الصفحة 11 بأنه مؤرخ وليس باحثاً اقتصادياً، وبأنه يتعامل مع المادة تعامل المؤرخ وبتحفظ، فيقول "لترنما الوصف التاريخي كمرحلة تأتي بعدها مرحلة لاحقة يتم فيها الكشف عن المفاهيم الملائمة للتحليل"، ويكرر في نفس الصفحة أنه اعتمد الوصف التاريخي مع تركيب الوقائع والاكتفاء بما له دلالة، خاصة في القضايا التي تناولها هذا البحث دون الدخول في التفاصيل الجزئية. وهنا يتجلى وعي المؤلف بحدود عمله كمؤرخ وبقصور المادة المتوفرة عن تمكينه من تحليل معطياتها، وأنه لا بد من انتظار مرحلة لاحقة يقع فيها نوع من التراكم للمادة والأبحاث، وحينئذ يمكن للباحثين الشروع في إنجاز دراسات تحليلية. لكن المؤلف لم يف بالتزامه فيما يتعلق بعدم الخوض في التفاصيل الجزئية.

2 - من المسائل التي يمكن أن يتوقف عندها القارئ، بعد الانتهاء من قراءة هذا الكتاب، والتي تعري بالمناقشة، تفكيك عنوان الكتاب وتتبع علاقته بالمضمون الذي احتوته دفتاه.

أ- بالتجارة المغربية:

يمكن التساؤل بعد القراءة هل يتعلق الأمر بالتجارة المغربية فعلا، أم بالتجارة الأوروبية، أو بالمبادلات التجارية بين المغرب وأوربا ؟

معظم البحث خصص للتبادل التجاري مع أوربا وتأثيره على أوضاع البلاد، والتجارة الداخلية المغربية تأتي بشكل عرضي. وخصص المؤلف القسم الثاني لجانب من هذه التجارة فقط وهو التجارة في الجنوب المغربي، وفي سوس على الخصوص. ولم يشمل البحث باقي المغرب. فالحديث عن تجارة مغربية فيه نوع من تعميم الجزء على الكل. وصورة الغلاف معبرة جدا ففي اليمين صورة لسلع منقولة على الدواب، وفي اليسار صورة لبخارة عصرية: بنيات تقليدية عتيقة في مواجهة بنيات عصرية متطورة، وهي تذكرنا بدون شك بفكرة التنافس القديم في القرن 16 بين الجمل والكرافيل.

يمكن التوقف قليلا عند مسألة اختيار سوس ومدينة أكادير على الخصوص. صحيح أن بإمكان المؤلف أن يختار ما يراه مناسباً لموضوعه، ولكن عنوان الكتاب لا يتضمن ما يوحي بأنه دراسة محلية في إطار دراسة عامة، فالجنوب المغربي ليس هو المغرب ككل، والتجارة المغربية ليست هي تجارة الجنوب، وسوس وعاصمتها أكادير ليست هي الجنوب المغربي كله. وقد اختار المؤلف الرجوع إلى سنة 1795، والتوقف عند حادثة إغلاق ميناء أكادير، الذي كان سببا في تدهور أحوال المنطقة والمدينة وتحول نشاطها إلى مجرد منطقة عبور. والسؤال هو لماذا اختار منطقة كانت في تراجع ليوضح ما أحدثه الضغط الأوربي من تحولات على منطقة سوس، مع أن إغلاق الميناء لم يكن نتيجة تطورات أو تحولات اقتصادية بقدر ما كان نتيجة أحداث سياسية أدت إلى خوف السلطان من استغلال هذا الميناء البعيد للثورة عليه. والانطلاق من حادث الإغلاق سنة 1795، يجعل إمكانية الربط بين التحولات التي جاءت بعده ما بين سنة 1830 و 1912 غير واردة. في المقابل هناك نموذج أكثر إيجابية لتعامل المخزن مع التحولات الجديدة وهو ميناء الصويرة، الذي عرف على العكس رواجاً وأصبح قبلة التجار الأجانب وتحولت إليه المبادلات التي كانت تتم سابقا في أكادير والطرق التجارية الصحراوية الخ.

ب - القرن التاسع عشر :

هذه الفترة الزمنية الطويلة (قرن تقريبا) هي ضرورة منهجية، أملاها شح المادة. وفي الدراسات الاقتصادية البحتة، يمكن للباحث أن يكتفي ببضع سنوات، ويخضعها للدراسة، على أساس توفره على ما يكفي من الأرقام والإحصائيات والوثائق المغطية للنشاط التجاري، في إطار من التسلسل والتكامل يسمح له بتتبع التحولات والتطورات ومراقبة ما يطرأ على التبادل من نمو أو انخفاض وبالتالي فهم الأسباب والوصول إلى الاستنتاجات المباشرة والواضحة. لكن المؤلف يعرف مسبقا أنه لا يتوفر على ما يكفي من المادة المصدرية للقيام بتحليل عميق لفهم طبيعة ونوعية ومسار التحولات التي عرفت المبادلات المغربية مع أوربا بارتباط مع التحولات السياسية. لذلك فإن توسيع مدى الفترة الزمنية المدروسة تقنية يلجأ إليها الباحث عادة لتغطية ما يلاحظه من نقص في المادة. مثلاً عندما يريد تركيز بحثه في فترة زمنية قصيرة، قد لا يجد ما يكفي من الإحصاءات والأرقام، من حيث الكم أو النوع، ولكن توسيع الفترة يسمح له بالعثور على أرقام متنوعة وموزعة على الفترة كلها. وما لا يجده في سنة قد يجده في سنة أخرى مهما تباعدت الفترة زمنياً. مثلاً: سيعثر على أرقام حول ثمن القمح سنة 1840 و 1856 و 1890. ويمكنه مثلاً أن يربط بين هذه الأرقام القليلة لاستنتاج ارتفاع الأسعار أو هبوطها. ولكن اقتصراره على فترة زمنية أقصر لا يمكنه من ذلك. وأحيانا يضطر الباحث إلى الرجوع كثيراً إلى الوراء بحثاً عن هذه المادة، كما هو الشأن بالنسبة لإنتاج السكر والبارود بسوس، حيث عاد المؤلف إلى الفترة الحديثة حيث ازدهرت تجارة السلعتين، على الرغم من اندثارهما في الفترة المدروسة.

ج- **البنيات والتحويلات** : يوجي العنوان بأن الكتاب كله سيرتكز على هذين العنصرين، ولكن الذي يتبين من القراءة هو أن المؤلف ركز على التحويلات في المحور الأول، وعلى البنيات في المحور الثاني. وحتى حينما نوسع مفهوم البنيات ليشمل التركيبة الاجتماعية والسياسية والقوى المؤثرة، والتشريعات المعمول بها والجهاز المخزني إلى غير ذلك فإن التطرق إليها جاء في سياق تعرضها للمؤثرات الناتجة عن التحويلات الكبرى المرتبطة بالعلاقة مع الأوربيين. كما أن البنيات المدروسة في المحور الثاني ترتبط بالجنوب المغربي، المختلف بدون شك عن الشمال وباقي المناطق، بخصوصياته ومميزاته.

د- **1830- 1912** : ما يلاحظ على اختيار الفترة هو أن بدايتها ونهايتها ارتكزت على أحداث سياسية لدراسة موضوع ذي طبيعة اقتصادية : 1830 و 1912. لقد برر المؤلف ذلك بأن احتلال الجزائر أدى إلى تعثر أو انتهاء التجارة البرية بين المغرب والمشرق. لكن هذا التعثر والتوقف كان موجودا قبل هذا التاريخ، عند احتلال نابليون لمصر مثلا. ثم إن العلاقات التجارية لم تنقطع، وخاصة البحرية منها بواسطة التجار المغاربة والأجانب، وبكميات أكبر. لأن المعروف أن تجارة المغرب البرية مع المشرق كانت دائما محفوفة بالمخاطر، وبطيئة وغير ذات قيمة بالمقارنة مع التجارة مع الأوربيين وبواسطتهم. واختيار بداية الحماية الفرنسية كنهاية للفترة المدروسة يعتبر بدوره حدثا سياسيا، وإن كان يكرس هيمنة المصالح والنفوذ الاقتصادي لفرنسا بالمغرب. تحدث المعاهدات تأثيرا أسرع من الأحداث السياسية، وفي موضوع ذي طبيعة اقتصادية قلما تكون للأحداث السياسية آثارها المباشرة والسريعة، لأن سيرورة الحركة الاقتصادية بطيئة ولا تنقطع بسبب الأحداث السياسية، أو على الأقل يحتاج الأمر إلى وقت لتبين هذا التأثير، ولكن تأثير الاتفاقيات التجارية مثلا مباشر ويبدأ بمجرد توقيعها وتشكل اتفاقية سنة 1856 مع إنجلترا مثلا واضحا على ذلك.

3 - نماذج من الصعوبات وتعامل المؤلف معها :

يمكن أن نستشف من هذا الكتاب مدى الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا النوع من المواضيع. وكيف سعى المؤلف إلى تدبير المشاكل المتعلقة بالبحث في مجال يفتقر إلى الكثير من مقوماته. أ - إن ندرة الإحصاءات والأرقام والمعلومات ذات الطبيعة الاقتصادية تعطي قيمة كبيرة للأرقام القليلة المحصل وتبيح الاعتماد عليها، على علاتها. ولدينا في الكتاب أمثلة على ذلك. من الأكيد أن الإحصاءات عند توفرها ستسمح لنا بتتبع الأثمان وقيمة النقود ونوعية السلع وحجم الرواج على مدى القرن، والتعرف على بعض الفترات الخاصة التي يقع فيها التراجع الفجائي جراء أحداث سياسية هامة أو بسبب القحوط والأوبئة والأزمات. فالنشاط التجاري مرهون بما يقع من أحداث، ويتسم بالتذبذب تبعا لذلك، ما بين ارتفاع وهبوط وانقطاع، بشكل تدريجي أو فجائي. وتباعد الأرقام يوجي بالاستمرارية لأن منحنى النمو يبدو متصلا بدون انقطاع، ولا يوضح حقيقة مسار المنحنى. لقد كان المؤلف واعيا لهذا الإكراه، ولذلك عبر عن ذلك - في معرض استعماله لعدد من الإحصائيات والرسوم - بجملة واضحة الدلالة في صفحة 82 : **الملاح الكبير**. " لأن الإحصائيات التي وظفناها تقتصر إلى الاستمرارية المطلوبة منذ بداية القرن إلى نهايته " ويتعلق الأمر هنا بحجم المبادلات التجارية. ويتجلى ذلك في الفترات المشمولة بالإحصاء فهي حسب الجداول من 1830 إلى 1836 (7 سنوات) ومن 1830 إلى 1842 (13 سنة) ثم سنة 1873 ، ثم 1877 إلى 1883 (7 سنوات) فتكون السنوات المشمولة بالإحصاء هي في المجموع 28 سنة فقط، لا تتضمن أي شيء عن العقد الأول من القرن العشرين، الذي يكاد يكون غائبا في الدراسة.

إن الافتقار إلى الأرقام المتسلسلة والمغطية للفترة كلها هو الذي دفع بالمؤلف إلى اعتماد رسم بياني مأخوذ من كتاب تاريخ المغرب لبرينبيون وآخرين (رقم 3) ص 96 على الرغم من عدم اقتناعه الكامل بارتكازه على بيانات إحصائية سليمة وقابلة للاستغلال. ففي هذا الرسم البياني نجد ثلاثة منحنيات بيانية تمثل الصادرات والواردات وحجم التجارة الخارجية، وفيها نوع من التذبذب بين هبوط وصعود حسب ما عرفه المغرب من أحداث إيجابية أو سلبية. وذلك خلال فترة طويلة نسبيا من 1830 إلى 1880. أي ما يمثل حوالي نصف قرن. ولا شك أن هذا الرسم البياني لم يعتمد سلسلة من

الإحصاءات المتكاملة والمتتابعة، ولكنه اعتمد أكثر على التقدير والتخمين وربط مؤشر ارتفاع المنحنى وهبوطه بالوقائع الهامة التي عرفها المغرب في هذه المدة. وشرح المؤلف العوامل التي كانت وراء ارتفاع أو هبوط المنحنى، ولكنه أبدى بشكل غير مباشر تحفظه عليه حيث قال: " وقد وردت ضمن كتاب تاريخ المغرب نسب إحصائية تعزز هذه الظاهرة، ولكننا لا نذكرها هنا لأننا لم نوفق إلى كيفية ربطها بالرسم البياني أعلاه، ولم نتوصل إلى الطريقة التي تعامل بها المؤلف مع احتساب أرقامها، وفي الأرقام السابقة كفاية" والأرقام السابقة تخضع لنفس الملاحظة.

ب - اضطر المؤلف في بعض الأحيان إلى البحث خارج مجال الفترة المدروسة لتأكيد أو توضيح بعض المعلومات، حيث لجأ مثلا إلى دراسات أنجزت بعد المجال الزمني المدروس، إحداها تتضمن وصفا للأسواق سنة 1935 وأخرى تعود إلى سنة 1924 وبها وصف لسوق تارودانت ومقارنة بينه وبين أسواق أخرى. وأحيانا لا يفصح عن المادة التي عاد إليها كما هو الشأن عندما قدم لائحة مفصلة للأسواق الأسبوعية تضم 57 سوقا، و 29 موسما، ولكنه لم يفصح عن مصدرها، واكتفي بوصفها بالوثائق المحلية. ففي صفحة 286 : " ومن خلال الوثائق المحلية حاولنا أن نكون لائحة لأسواق سوس ومواسمها خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين" ويؤكد في الهامش رقم 106 في نفس الصفحة بأن الأمر يتعلق ب "أهم الأسواق التي عثرنا عليها من خلال الوثائق" بدون أي توضيح آخر. وعند حديثه عن أوضاع الطرق في الجنوب، في صفحة 308 قدم أمثلة من الشمال من زرهون وأزغار والمرجة وسلا وهي تصلح للحديث عن المواصلات في المغرب بصفة عامة، ومكانها في القسم الأول العام.

ج - حاول المؤلف أن يتغلب على المشكل الذي أومأنا إليه في بداية هذه القراءة، وهو صعوبة تتبع وقراءة هذا النوع من الأعمال بالتوسع في تحليل المواضيع السياسية، لدرجة يمكننا معها أن نعتبر القسم الأول في معظمه كتابا في تاريخ السياسية الخارجية للمغرب أكثر منه كتابا في التاريخ الاقتصادي. كما اعتمد تقنية الاستطرادات والإسهاب في المباحث التي يمكن اعتبارها بمثابة محطات استراحة. إن القارئ المتخصص نفسه يجد صعوبة في القراءة والفهم، فكيف بالقارئ العادي، ومن هنا حاجة المؤلف إلى التوقف عند بعض المباحث الخاصة وإن كان توقفه يطول أحيانا، ولكنك لا يمكن أن تتحدث لأي شخص عن أي موضوع أو مكان أو شخص بدون أن يكون له به إلمام ولو بسيط. وإلا فإن لا أحد سيقراً الكتاب لو اعتبر المؤلف أن فهم الآخرين بديهي وضروري وأنه ليس في حاجة إلى توضيح ما هو ضروري لفهم المجال والموضوع المدروسين. ويتبين لنا من بعض الأمثلة أنها مفاتيح أساسية لفهم الموضوع، ولذلك أفرد لها الباحث مباحث مستقلة، ومنها على سبيل المثال، تكوين الجهاز المخزني ص 109، وأنواع الجبايات الشرعية ص 157، واستعراض الفتاوى في الفصل الثالث، وتقنيات السقي وتنظيمه ص 259، والمناجم ص 266، والسكر والبارود في ص 277، والأسواق ص 279. الخ .

4 - تساؤلات إضافية :

إن درة هذا النوع من الدراسات، وغياب إمكانيات المقارنة والاسترسال في دراسة المواضيع المرتبطة بالاقتصاد، وصعوبتها تدفع دائما إلى طرح العديد من التساؤلات العامة، وإلى البحث عن مقارنات بين كل فترة والفترات التي سبقتها أو تلتها ، ومن بين الأسئلة التي يمكن طرحها بدون الحسم النهائي فيها :

أ - هل بعض القضايا المثارة في الكتاب، خاصة بالفترة نفسها فقط ، أم أنها بنيوية متجذرة في فترات التاريخ المغربي السالفة، على الأقل من نهاية الفترة الوسيطة، وبارتباط مع التعامل مع الأوربيين، حيث نجد نفس القضايا أو قضايا مشابهة: (نوعية السلع المطلوبة في التبادل، وما يطرحة هذا التبادل من مشاكل وردود فعل من لدن الفقهاء، وموقف هؤلاء الفقهاء في القرن 16 مثلا من بيع الثنيا والربا والصرف والتعامل مع المسيحيين وتحريم وتحليل التبادل في بعض السلع لطبيعتها العسكرية، أو لكونها من المحرمات). هناك فتاوى متعددة مثلا ولكن أهميتها تنأت من توظيفها من لدن المستفيدين من العملية التجارية سواء كان المستفيد هو المخزن أو التجار المغاربة في الداخل أو

التجار الأجانب والمتعاملون معهم . تطرقت فتاوى الفقهاء في الماضي إلى نفس المشاكل (السلع موضوع التبادل، المواد المصنعة عند المسيحيين، وقضايا الصرف والتعامل بالنقد الأجنبية، ومقام المسلمين في بلاد الكفر الخ ...) وجل هذه القضايا كانت موجودة في السابق، ويلجأ إليها المفتي كمرجعية لتبرير وتدعيم أحكامه وفتاواه. لكن الذي يهم أكثر، ليس الفتوى في حد ذاتها، وإنما توظيفها من الفئات المسيطرة، وتأثيرها الفعلي على الحياة الاقتصادية وعلى التبادل. عندما يستصدرها السلطان لدعم مواقفه، ويعمل على تنفيذ مقتضياتها يكون لها تأثير واضح، ولكن الواقع أثبت أنها تكون في كثير من الأحيان متجاوزة، لأن العمليات التجارية والتحويلات المرافقة لها تكون دائما أسرع من ردود فعل الفقهاء التي لا تتم إلا إذا تجلّى الضرر ولجأت الفئات المتضررة إلى استصدار فتاوى لرفعه، وغالبا ما تكون الفتوى في واد والمعاملات في واد آخر. وخلافا لما جاء في الصفحة 112 من الكتاب عن فئة العلماء : " ... وكانت أحكامهم دائما إلى جانب الشعب.." فإن استعراض الفتاوى التي أوردها المؤلف نفسه يعطي الانطباع بأنها لجانب السلطان ومصالحته. وبقدر ما أعطتنا الفتاوى فكرة عن موقف قسم من النخبة العلمية والسياسية وهم الفقهاء، عمدة الإدارة المخزنية آنذاك، فإن المصادر لم تسعف تماما في التعرف على مواقف النخبة الاقتصادية وأعني بهم التجار المغاربة.

ب - هل حافظ المغرب على بنياته التقليدية، بدون تغيير يذكر على مر القرون الأربعة الأخيرة، وما هي درجة التطور والنمو التي بلغتها البنيات السائدة منذ قرون: (التجارة الداخلية بأسواقها وتنظيماتها، والحرف التقليدية والفلاحة بمنتجاتهما، وطرق الإنتاج، وتنظيماته، وأساليب التعامل بين المنتج والوسطاء والمستهلك، والمواصلات ومخازن السلع والموانئ والأمن وعلاقة المخزن بالتجارة والتجار، ومساهمة السلطان كتاجر منافس في السوق ومحتكر للمبادلات مع الخارج، ومساهمة القبائل في أمن المواصلات والأسواق، والرسوم المفروضة على هذه التجارة ومداخل الديوانة والأعشار المفروضة، والعملات الرائجة والمقاييس والموازين والمكاييل، وعلاقتها بنظيرتها الأوروبية، والوكلاء التجاريون، وغيرها من الأمور)، يظهر أن التغيير في هذه البنيات كان بطيئا ولذلك سعى الفتناءل بإيعاز من دولهم إلى التدخل والضغط لتغيير واقع التبادل لصالحهم. إن القسم الأول من الكتاب لا يتطرق في معظمه إلى هذه البنيات، ولو تم ذلك لبين المؤلف كيف أنها أصبحت عاجزة عن مواكبة ما طرأ على عالم التجارة من تحول. يكفي الحديث عن المواصلات مثلا. فهي لن تعرف تطورا إيجابيا حقيقيا إلا بعد مجيء الفرنسيين، والشروع في استعمال التلغراف، وبناء الموانئ الحقيقية القادرة على استقبال السفن الكبرى ذات الحمولة الكبيرة، كما أن الفلاحة المغربية على العموم فلاحية معاشية في إطار اقتصاد الندرة، وتتأثر بالظروف المناخية والكوارث، والحرف التقليدية عرفت تراجعاً، ولم يطرأ تغيير كبير على الأسواق التقليدية. كما لم يطرأ تغيير كبير على إمكانيات التجار في المدن والبوادي وأحوالهم، ومعاناتهم من عسف المخزن وقواده، والجديد هو تمكن بعض التجار المغاربة من الاستفادة من الواقع الجديد للتبادل مع الأوروبيين، والاندماج في خصوصيات هذا التبادل، وخاصة التجار اليهود، وبعض العائلات الميسورة. إن التعريف بالبنيات يسمح للقارئ بأن يفهم ما لحقها من تحول، والحديث عن التحول بمعزل عن توضيح طبيعة البنيات الموجودة لا يسمح بذلك. ولعل الغائب الأكبر عن هذه الدراسة القيمة هم التجار. من الأكيد أن الحديث عنهم يأتي ضمناً، وأن التجارة لا تقوم بدون تجار، ولكن لا بد من أفراد حيز خاص بهم. ويتعلق الأمر هنا بالتجار المغاربة من جهة، وبالتجار الأجانب. وقد عرفت الفترة تجارا مغاربة مسلمين ويهودا حظوا بثقة المخزن، وكانوا وكلاء له بأوربا ومباشرين لتجارته مع الخارج، ونافسوا في بعض الأوقات التجار الأوروبيين. وارتقوا إلى مصاف السفراء، إلا أن هذه النخبة المؤثرة والهامة لا تجد لها موقعا متميزا في هذا العمل.

من السهل طرح الأسئلة، وهي كثيرة بكثرة القضايا والتفاصيل التي تحتاج إلى تسليط الكثير من الأضواء عليها، ولكن الإجابة مرهونة بالمصاعب التي أومأنا إليها في بداية هذا المقال، وأفضل ما في عمل الأستاذ عمر أفا، أنه بين منذ البداية حدود عمله، وأهدافه، والصعوبات التي

تكتنفه، وترك لمن يأتون فيما بعد، فرصة استكمال ما فاتته، بناء على ما يمكن للبحث العلمي أن يصل إليه.

لقد بين المؤلف في نهاية مقدمة كتابه ص 16، مرامي هذه الأطروحة، وحدد أهدافها في : "القيام بتناول أهم الأحداث والوقائع بهدف فهم حقيقة التحولات التي عرفها المغرب في المجال التجاري وامتداداتها في مختلف مرافق المجتمع ". وأوضح حصيلة ذلك في خاتمة الكتاب ص 423 وما بعدها، حيث يذكر أنه قام بمحاولة تجسيد معظم التحولات في إطار الأحداث والوقائع وإطار ردود الأفعال المتعلقة بمجال التبادل التجاري .

على مستوى البنية، حافظ المغرب على بنيته العتيقة العاجزة عن مواكبة التحولات المرتبطة بالاحتكاك بالأوربيين، ولم يساعده هؤلاء على تطويرها، بل ساهموا في إبراز ضعفها وتخلفها، وكان لا بد لهم من الضغط لتغييرها في سياق يخدم مصالحهم. وعلى المستوى الأوربي مارس الأوربيون ضغطا عسكريا مواكبا للضغوط الاقتصادية وعززوا ذلك بمعاهدات واتفاقيات غير متكافئة لتعزيز هيمنتهم على السوق المغربية والتحكم في شؤون البلاد، مع ما في ذلك من إضعاف للمخزن، الذي وجد نفسه مضطرا إلى تغيير وتطوير هياكله الإدارية والعسكرية والقيام بإصلاحات زادت من إنهاك مداخله الضعيفة أصلا، ولم تسعفه في صد الخطر الأوربي. وعلى المستوى الاقتصادي لم يستطع المخزن المغربي مجابهة المشاكل الناجمة عن التحولات الكبرى في المجالين السياسي والاقتصادي فزاد ارتباط تجارته أكثر بالخارج. ولم تفلح محاولات إصلاح السكة والتدابير الجبائية والرسوم الجمركية ولا محاولات احتكار سلع بعينها ولا الاحتماء بفتاوى العلماء في تحريره من هيمنة الدول الكبرى.

لكن الشق المتعلق بالجنوب المغربي كنموذج لما يمكن أن تعرفه منطقة مغربية من تطورات، وما يمكن أن يلحق بنيتها من تغييرات بسبب الضغوط الأوربية وما رافقها من تحول، لا يوضح ذلك بالقدر الكافي، لأن التغيير في هذه المنطقة لم يكن بنفس القدر في مناطق أخرى تركز فيها الوجود الأوربي، وتوضحت فيه معالم التحول والتغيير.